لمحة عن النشاط النقابي الجزائري بفرنسا أثناء الثورة التحريرية
(1957 ـ 1962)

د. خلوفي بغداد
المركز الجامعي نور البشير بالبيض

نظرا لأهمية الأراضي الفرنسية بالنسبة للثورة الجزائرية باعتبارها كانت تأوي أكثر من أربعمائة ألف عامل جزائري، فقد سعت المركزيتان النقابيتان الجزائريتان الإتحاد العام للعمال الجزائريين واتحاد نقابات العمال الجزائريين إلى محاولة كسب وتأطير هؤلاء العمال خدمة لتوجهاتهما.
وستحاول في هذا المقال التطرق ولو باختصار إلى أهم أنشطة المركزيتين النقابيتين السالفتي الذكر بفرنسا وإبراز أهمية ذلك النشاط ودوره في دعم الكفاح المسلح أو الوقوف ضده

Summary :
Regarding the importance of French lands to the Algerian revolution that considering as a shelter of about 400000 Algerian workers, both the Algerian central trade unions (UGTA) and (USTA) have attempted to gain and frame the Algerian workers to serve their orientations.
In this article, I will try to indicate the activities of UGTA and USTA, and its importance to Algerian revolution.

مقدمة:

منذ تأسيس اتحاد نقابات العمال الجزائريين المصالي التوجه في 14 فيفري 1956 وتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين التابع لجبهة التحرير الوطني في 24 فيفري 1956، سعت هاتين المركزيتين النقابيتين الجزائريتين إلى تأطير العمال الجزائريين بالجزائر ثم بفرنسا، كما سعتا إلى القيام بنشاطات مختلفة قصد إثبات الوجود واثبات أحقية التمثيل النقابي للعمال الجزائريين.

وان كان الاتحاد العام للعمال الجزائريين قد وفق في السيطرة وبسرعة على الوضع النقابي بالجزائر، فانه واجه مقاومة شرسة بفرنسا من قبل اتحاد نقابات العمال الجزائريين المصالي التوجه الذي ظل يحتفظ ببعض الحضور حتى هناك حتى إلى فترة نهاية الثورة التحريرية.

وقامت المركزيتان الجزائريتان المتنافستان بنشاطات نقابية عدة بفرنسا إثباتا للذات ومحاولة لإزاحة الخصم وتحقيقا لأهدافهما خاصة في سنة 1957 وهي سنة انتقال النشاط النقابي الجزائري إلى فرنسا.

1 ـ نشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين:

امتد نشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى فرنسا حتى قبل تأسيس الودادية العامة للعمال الجزائريين في 21 فيفري 1957، فقد تم تعميم إضراب الثمانية أيام الذي مس كامل التراب الجزائري ما بين 28 جانفي و04 فيفري 1957 ليشمل أيضا فرنسا وخاصة باريس وضواحيها.

ومنذ بداية شهر جانفي سنة 1957 باشرت جبهة التحرير الوطني والاتحاد العام للعمال الجزائريين حملة واسعة في أوساط العمال والتجار الجزائريين المهاجرين بفرنسا تحضيرا لإضراب الثمانية أيام من أجل دعم القضية الجزائرية في أروقة الأمم المتحدة.

وحددت جبهة التحرير الوطني أهداف هذا الإضراب فيما يلي:

ـ إظهار التلاحم الشامل للشعب الجزائري أينما كان مع جبهة التحرير الوطني.

ـ إعطاء سلطة مطلقة لحزب جبهة التحرير الوطني بالأمم المتحدة.

ـ العمل على تعميم الثورة.

ـ إدخال طبقات جديدة (اجتماعية) في العمل الثوري وتصعيد العمل الثوري على كل الأصعدة وفي كل مكان.

وطالبت جبهة التحرير الوطني والاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد العام للتجار الجزائريين أن يكون الإضراب عاما ومن أجل ذلك تم إنشاء لجان لمراقبة إضراب العمال في كل المؤسسات ولجان أخرى تراقب التجار، هذه اللجان كانت على علاقة مع ممثلي الجمعيات النقابية الفرنسية من أجل الحصول على دعمها.

أما فيما يتعلق بالدعاية لهذا الإضراب فتم توزيع المناشير والبيانات والجرائد كما تم تحضير وإلصاق البيانات والإعلانات، وعقدت اجتماعات متحركة ونظمت لقاءات ووجهت طلبات إلى الديمقراطيين الفرنسيين للقيام بفضح سياسة الحكومة الفرنسية اتجاه الجزائر.[1]

وقد تم تحسيس العمال والتجار بضرورة الالتزام بالإضراب وإنجاحه، ودعوتهم أيضا إلى عدم المشاركة في أي مظاهرة أو تجمع مهما كان نوعه.[2]

وقد بدأ الإضراب يوم 28 جانفي 1957 باستجابة قدرتها السلطات الفرنسية في هذا اليوم بحوالي 40% بباريس وضواحيها لدى العمال الجزائريين، كما قام التجار

[1] - Archives National d'Outre-mer (A.N.O.M), FM/81F/801, S.C.I.N.A, Synthèse des activités séparatistes : diffusion d'une circulaire relative à la grève des 08 jours par la Fédération du FLN, le 15/01/1957.

[2] - A.N.O.M, FM/81F/801, Ministère de l'intérieur, direction des affaires d'Algérie, Après les mouvements des grèves organisées par les nationalistes algériens, le 12/02/1957.

- A.N.O.M, FM/81F/801, S.C.I.N.A, Synthèse de renseignements : Journée du 24/01/1957. le 25/01/1957.

الجزائريون بغلق محلاتهم أو الامتناع عن عرض بضائعهم بالنسبة لتجار الطاولات طيلة اليوم الأول.[1]

وفي يوم 29 جانفي 1957 وهو اليوم الثاني من الإضراب فان نسبة المشاركة قد وصلت إلى 70% حسب دائما تصريحات الإدارة الفرنسية وهو دليل وبرهان على قوة الاستجابة للإضراب، وعلى مدى تأثير جبهة التحرير الوطني والاتحاد العام للعمال الجزائريين في أوساط العمال والتجار الجزائريين بفرنسا رغم عدم وجود خلايا تنظيمية للاتحاد العام للعمال الجزائريين بفرنسا حتى ذلك الوقت.[2]

أما في الأيام اللاحقة فان نسب المشاركة بمنطقة باريس وضواحيها كانت كالآتي حسب القطاعات:[3]

	57/01/30	57/01/31	57/02/01	57/02/02	57/02/04
التعدين	%77	%79	%76	%60	%78
الكيمياء	%81	%88	%73	%75	%83
التغذية	%86	%90	%92	%89	%90
أشغال عمومية	%93	%93	%90	%95	%89
مختلف	%80	%88	%85	%80	%87
المعدل العام	%80	%82	%79	%78	%81

وفيما يتعلق بوضعية الإضراب بالنسبة للتجار الجزائريين فقد كانت بباريس وضواحيها كالآتي[1]:

[1] - A.N.O.M, FM/81F/801, Ministère de l'intérieur, direction des affaires d'Algérie, Après les mouvements des grèves organisées par les nationalistes algériens, le 12/02/1957.

[2] - IBID .

[3] - A.N.O.M, FM/81F/801, ministère de l'intérieur, direction des affaires d'Algérie, Grève et manifestations organisées par les nationalistes algériens, le 04/02/1957.

التاريخ	المنطقة	عدد التجار	غلق أسبوعي	التجار المضربين	التجار غير المضربين	نسبة المشاركة
57/01/31	باريس	853	10	778	65	%91
	الضواحي	700	21	621	58	%88
57/02/01	باريس	853	14	754	85	%88
	الضواحي	700	04	624	72	%89
57/02/02	باريس	853	06	789	58	%92
	الضواحي	700	07	625	68	%89
57/02/04	باريس	853	08	784	61	%91
	الضواحي	700	25	627	48	%89

وقد عملت الكونفدرالية العامة للعمال(CGT) (Confédération Générale des Travailleurs) على مؤازرة العمال الجزائريين في إضرابهم ودعت العمال المنخرطين بداخلها من الفرنسيين إلى مؤازرة زملائهم المضربين بكل الوسائل. لكن حسب المصادر فان هذه المؤازرة بقيت على مستوى القيادة وفي الإطار المعنوي فقط لأن أغلب العمال الأوربيين كانوا دائما يشعرون ببعض التردد اتجاه العمال من ذوي الأصول الجزائرية.[2]

أما العمال المغاربة فرغم أن الإضراب كان لا يعنيهم مباشرة فان بعضا منهم قام بالإضراب لمساندة زملائهم الجزائريين، وقد رصدت أربعة عشر (14) عاملا مغربيا أضربوا في مؤسسة ويلام بنانتير (Willem à Nantre) من أصل أربعة عشر (14) عاملا يعملون بهذه المؤسسة أي أن نسبة المشاركة كانت 100%، ونفس

[1] - A.N.O.M, FM/81F/801, ministère de l'intérieur, direction des affaires d'Algérie, Grève et manifestations organisées par les nationalistes algériens, le 04/02/1957.

[2] - A.N.O.M, FM/81F/801, Ministre de l'intérieur, Direction des Affaires d'Algérie, Après les mouvements des grèves organisées par les nationalistes algériens, le 12/02/1957.

- A.N.O.M, FM/81F/801, S.C.I.N.A, Synthèse de renseignements : Journée du 24/01/1957. le 25/01/1957.

الأمر بالنسبة للتجار من جنسية مغربية الذين أغلقوا أيضا محلاتهم التجارية، وقد أرجعت الوثائق الفرنسية سبب ذلك إلى خوف العمال والتجار المغاربة وتعرضهم لتهديدات من طرف الجزائريين.[1]

في حين تفاجأ المستخدمون الفرنسيون سواء العموميون أو الخواص بقوة لنجاح الإضراب الذي سبب لهم بلبلة في المؤسسات، وهذا ما جعل العديد من رؤساء المؤسسات يقترحون تسريح كل المضربين من أجل توقيف أو تجنب خسائر قد تنجر عن أي إضراب محتمل مستقبلا.

وفي هذا الخصوص تم تحرير بعض رسائل الطرد وإرسالها إلى المضربين من طرف العديد من رؤساء المؤسسات، في حين اكتفى آخرون بإرسال إشعارات بالغياب لكنها بقيت دون مردود لأن نسب الإضراب ظلت في تصاعد مستمر أو ثابتة تقريبا طيلة أيام الإضراب الثمانية.[2]

وفي يوم 04 فيفري 1957 أعلنت جبهة التحرير الوطني والاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد العام للتجار الجزائريين عن نهاية الإضراب وطالبوا من العمال والتجار استئناف نشاطاتهم وأعمالهم بداية من يوم 05 فيفري 1957.

وبعد الإضراب سجلت العديد من حالات الطرد للعمال الجزائريين لكن هذه الحالات مست فقط العمال الذين اعتبروا مشاغبين في نظر رؤساء مؤسساتهم، كما

[1] - A.N.O.M, FM/81F/801, Ministre de l'intérieur, direction des affaires d'Algérie, Après les mouvements des grèves organisees par les nationalistes algériens, le 12/02/1957.

- A.N.O.M, FM/81F/801, S.C.I.N.A, Synthèse de renseignements : Journée du 24/01/1957. le 25/01/1957.

[2] - A.N.O.M, FM/81F/801, Ministre de l'intérieur, Direction des Affaires d'Algérie, Après les mouvements des grèves organisées par les nationalistes algériens, le 12/02/1957.

دعا بعض رؤساء المؤسسات إلى اللجوء إلى العمالة من جنسيات مغربية تعويضا للعمال الجزائريين، كما تعرض العمال الجزائريين إلى عقوبات متفاوتة الدرجات.

وقد عملت الكونفدرالية العامة للعمال (CGT) بعض المجهودات من أجل تخفيف أو إلغاء العقوبات المسلطة على العمال الجزائريين، كما قام بعض العمال الجزائريين في بعض القطاعات الاقتصادية بإضرابات محدودة من أجل مساندة زملائهم المطرودين ودعوا إلى إرجاعهم إلى مناصب عملهم.[1]

ان ما يمكن استنتاجه هو أن جبهة التحرير الوطني ومن ورائها الاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد العام للتجار الجزائريين قد قدموا البرهان والدليل على تأثيرهم الحقيقي وحضورهم الفعال وسيطرتهم شبه التامة على الجالية الجزائرية بفرنسا.

وبعد نجاح هذا الإضراب عمل الاتحاد العام للعمال الجزائريين على وضع الأسس والهياكل التنظيمية للعمال الجزائريين بفرنسا التي كانت مجسدة في أهدافه والتي كانت ضمن مخططاته وبرامجه إلا أنها تأجلت بسبب الظروف التي مر بها الاتحاد بالجزائر، حيث أسس الاتحاد بفرنسا مباشرة بعد نهاية الإضراب الودادية العامة للعمال الجزائريين (AGTA) في 21 فيفري 1957، وكللت بالتالي الخطوات والمجهودات التي كان يقوم بها قادة الاتحاد بنجاح من أجل تأطير العمال الجزائريين بفرنسا.

وقد قامت الودادية العامة للعمال الجزائريين بدعوة كل العمال الجزائريين بباريس وضواحيها إلى القيام بإضراب لمدة يوم واحد يوم الاثنين 15 أفريل 1957 وقامت بالدعاية لهذا الإضراب منذ يوم 13 أفريل 1957 عن طريق البيانات والمنشورات والدعاية الشفهية ويأتي هذا الإضراب للفت انتباه الرأي العام الفرنسي إلى الاضطهاد

[1] - IBID.

والتعذيب وإلى وحشية الأعمال والممارسات التي ترتكب ضد الشعب الجزائري بالجزائر.[1]

وقد وصلت نسبة المضربين في الفترة الصباحية إلى 41% من مجمل العاملين في بعض القطاعات.

وإذا أخذنا بعض الإحصائيات التي تمكنا من الحصول عليها وهي تتعلق نجدها كالآتي:

عمال مصانع رونو كانت وضعية الإضراب لديهم كالآتي:[2]

المصانع	نسب المشاركة
رونو لوفالوا (**Levalois**)	**%07**
رونو كليشي (**Clichy**)	**%22**
رونو جفال (**Javel**)	**%30**
مؤسسة بانهارد (**Panhard**)	**%17**
المجموع	**%19**

أما القطاعات الصناعية فكان تفصيل المضربين بها كالآتي:

القطاعات	نسب المشاركة
التعدين	**%39**
المواد الكيماوية	**%63**
التغذية	**%33**
البناء	**%58**
قطاعات مختلفة	**%46**
المجموع	**%41**

[1] - A.N.O.M, FM/81F/801, ministère de l'intérieur, Direction des Affaires d'Algérie, a/s de la journée d'agitation du Lundi 15/04/1957 à l'instigation des organisations nationalistes algériennes, le 13/04/1957.

[2] - A.N.O.M, FM/81F/801, ministère de l'intérieur, Direction des Affaires d'Algérie, a/s de la journée d'agitation du Lundi 15/04/1957 à l'instigation des organisations nationalistes algériennes, le 13/04/1957.

وفي المساء على الساعة السادسة (18) فان الوضعية العامة للإضراب في مختلف القطاعات كانت كالآتي:[1]

القطاعات	نسب المشاركة
التعدين	%34
المواد الكيماوية	%54
التغذية	%34
البناء	%65
قطاعات مختلفة	%52
المجموع	%40

كما لوحظ في هذا اليوم إغلاق معظم متاجر الجزائريين تطبيقا للنداء الموجه من طرف جبهة التحرير الوطني لمؤازرة هذا الإضراب.[2]

وقامت الودادية العامة للعمال الجزائريين (AGTA) رفقة جبهة التحرير الوطني بالإعلان عن إضراب يوم 05 جويلية 1957 بمناسبة تخليد ذكرى الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 يشمل باريس وضواحيها.

وقد بدأ التحضير لهذا الإضراب منذ يوم 20 جوان 1957 حيث ظهرت في هذا اليوم المناشير والبيانات الأولى بباريس وضواحيها تدعوا العمال الجزائريين إلى القيام بإضراب في 05 جويلية 1957 وهذا حتى يصل الخبر إلى كل العمال الجزائريين وتجنب خطأ إضراب 15 أبريل أين وصلت نسبة المشاركة إلى مستوى متدني بسبب أن الوقت التحضير للإضراب والدعاية له كان ضيقا.

[1] - A.N.O.M, FM/81F/801, ministère de l'intérieur, direction des affaires d'Algérie, a/s de la journée d'agitation du Lundi 15/04/1957 à l'instigation des organisations nationalistes algériennes, le 13/04/1957.

[2] - IBID.

ومنذ الفترة الصباحية ليوم 05 جويلية ظهرت بوادر نجاح الإضراب في أهم المؤسسات الصناعية بباريس.

فبمصنع رونو بيلانكور (Billancourt) وصل عدد المضربين إلى 2116 من أصل 3500 عامل جزائري يعملون بالمصنع، وبمصفاة (Lebandy Sommers et François) لم يلتحق أي عامل جزائري بعمله ونفس الأمر حصل أيضا بمؤسسة الحليب الفرنسية، كما كان الإضراب شاملا وتاما بمصانع النبيذ.

والنسب التالية تبين لنا الصدى الذي وصل إليه الإضراب الذي تجاوزت النسبة العامة للاستجابة له 80%.[1]

القطاعات الاقتصادية	نسب المشاركة
التعدين	**%75**
بناء وأشغال عمومية	**%97**
مواد غذائية	**%96**
مواد كيماوية	**%86**
قطاعات مختلفة	**%95**

كما أن أغلب المحلات التجارية المستغلة من طرف الجزائريين ظلت مغلقة طيلة اليوم استجابة لنداء الإضراب.

إن الحضور القوي والنشاط الكبير الذي قام به الاتحاد العام للعمال الجزائريين بفرنسا وفرعه هناك الودادية العامة للعمال الجزائريين منذ تأسيسها وحتى تاريخ حلها في 23 أوت 1958 يبين قوة هذا الاتحاد وجهوده الجبارة في خدمة الثورة التحريرية ليس بالجزائر فقط وإنما بفرنسا كذلك، مؤكدا بذلك تلاحم العمال الجزائريين أينما

[1] – A.N.O.M, FM/81F/801, ministère de l'intérieur, direction des affaires d'Algérie, journée de grève organisée par les mouvements séparatistes algériens à l'occasion de l'anniversaire de la prise d'Alger par les troupes Françaises en 1830, lé 05/07/1957.

كانوا مع قضيتهم المصيرية المتمثلة في الكفاح من أجل الاستقلال الوطني ودعم مجهودات جبهة التحرير الوطني في مختلف المناطق والبلدان خدمة للثورة التحريرية.

2 ـ نشاطات اتحاد نقابات العمال الجزائريين: قام اتحاد نقابات العمال الجزائريين منذ تأسيسه بمحاولة السيطرة على المهاجرين الجزائريين بفرنسا من الناحية التنظيمية، وفعلا استطاع أن يكون قاعدة قوية هناك ولاسيما في بعض المناطق التي كانت تعتبر بالفعل معاقل كبيرة له وكان بها أعداد كبيرة من المنخرطين مثل منطقة الشمال ومنطقة باريس.

كما قام الاتحاد رسميا بإنشاء فيدرالية فرنسا لاتحاد نقابات العمال الجزائريين في بداية شهر جانفي 1957 وان كانت هذه الفيدرالية موجودة على المستوى العملي منذ سنة 1956 بعدما فشل في مواجهة الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالجزائر وانسحب من هناك بسرعة .

اختلطت نشاطات اتحاد نقابات العمال الجزائريين (USTA) مع نشاطات الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) خاصة فيما يتعلق بالإضرابات المعلنة بفرنسا، وهذا ما كان يعتبره الاتحاد العام للعمال الجزائريين تشويشا متعمدا عليه وعلى جبهة التحرير الوطني مما سيكون له نتائج وخيمة على مستقبل اتحاد نقابات العمال الجزائريين بفرنسا.

فلما دعا الاتحاد العام للعمال الجزائريين وجبهة التحرير الوطني كافة العمال الجزائريين بفرنسا إلى إضراب الثمانية أيام ابتداء من يوم 28 جانفي 1957، دعت فيدرالية اتحاد نقابات العمال الجزائريين بدورها العمال الجزائريين بفرنسا إلى شن

إضراب لمدة أربعة وعشرين ساعة (24 سا) فقط يوم الاثنين 28 جانفي 1957 على الساعة الثانية عشر ليلا (00سا).[1]

وقدمت الفيدرالية نفس المبررات والأسباب التي قدمها الاتحاد العام للعمال الجزائريين لشن هذا الإضراب أبرزها مساندة دراسة ومناقشة القضية الجزائرية بهيئة الأمم المتحدة، ووزعت بهذا الشأن منشورات بعنوان: " من أجل انتصار القضية الجزائرية بالأمم المتحدة، من أجل استقلال الجزائر"، ودعت الفيدرالية كل العمال والتجار الجزائريين إلى التوقف عن العمل وغلق المحلات وطالبت من العمال والتجار بناحية باريس الالتحاق بمسجد باريس على الساعة الواحدة (13سا) ظهرا من أجل الدعاء والصلاة لضمان نصرة القضية الجزائرية.[2]

ولقد انطلق الإضراب يوم 28 جانفي 1957 في أوساط العمال والتجار الجزائريين بنوع من الغموض باعتبار أن هناك تياران نقابيان أعنا عن الإضراب في نفس اليوم واحتار العمال الجزائريون هل هم يتبعون نداء الاتحاد العام للعمال الجزائريين وجبهة التحرير الوطني أم يتبعون اتحاد نقابات العمال الجزائريين والحركة الوطنية الجزائرية.

[1] - A.N.O.M, FM/81F/801, ministère de l'intérieur, direction des affaires d'Algérie, diffusion d'un tract du mouvement national algérien ordonnant la grève et un rassemblement à la mosquée le 28/01/1957, le 23/01/1957.

- A.N.O.M, FM/81F/801, S.C.I.N.A, Synthèse de renseignements : Journée du 24/01/1957. le 25/01/1957.

[2] - A.N.O.M, FM/81F/801, ministère de l'intérieur, direction des affaires d'Algérie, diffusion d'un tract du mouvement national algérien ordonnant la grève et un rassemblement à la mosquée le 28/01/1957, le 23/01/1957.

- A.N.O.M, FM/81F/801, S.C.I.N.A, Synthèse de renseignements : Journée du 24/01/1957. le 25/01/1957.

لكن هذه الحيرة بدأت تتلاشى وبدأ الأمر يتضح في اليوم الثاني للإضراب، ففي اليوم الأول للإضراب بلغت نسبة المشاركة حوالي 40% في النواحي الباريسية[1]، أما في المنطقة الشمالية معقل فيدرالية اتحاد نقابات العمال الجزائريين والحركة الوطنية فقد وصلت نسب المشاركة إلى أرقام قياسية.

فبمنطقة روبي (Roubaix) كانت الاستجابة كاملة، وبتوركوان (Tourcoing) وصلت نسبة المشاركة إلى 90%، وبليل (Lile) كانت في حدود 70%، وبمناطق دوسي (Douaisis) وفالنسيان (Valenciennes) كانت الاستجابة كبيرة وصلت إلى 95%.[2]

وبالمنطقة الشمالية بفرنسا ككل قدرت نسبة المشاركة ب 75% في اليوم الأول من الإضراب، أما في يوم 29 جانفي وهو اليوم الثاني للإضراب بالنسبة للاتحاد العام للعمال الجزائريين، فقد استأنف العمال الجزائريون العمل في مناطق ليل وروبي بنسب كاملة، أما بمنطقة توروكوان فقد بلغت نسبة الإضراب في اليوم الثاني حوالي 20%، كما قفزت نسبة المشاركة في الأيام التالية بالمناجم الشمالية من 25% في اليوم الأول إلى 50% في الأيام اللاحقة.[3]

هذه النسب تؤكد سيطرة الاتحاد العام للعمال الجزائريين وجبهة التحرير الوطني على العمال والتجار الجزائريين في مناطق كثيرة بفرنسا خاصة منطقة باريس وضواحيها، في حين أن فيدرالية اتحاد نقابات العمال الجزائريين والحركة الوطنية الجزائرية بدأت تفقد

[1] - A.N.O.M, FM/81F/801, Ministre de l'intérieur, direction des affaires d'Algérie, Après les mouvements des grèves organisées par les nationalistes algériens, le 12/02/1957.

[2] - Jean- René Geuty, le mouvement nationaliste algérien dans le Nord (19476-1957), L'Harmattan, Paris, 2008, p-p 203-208

[3] - IBID, p 207

سيطرتها على تلك المناطق وان ظل تأثيرها قويا في منطقة الشمال خلال هذا الإضراب.

ورغم أن فيدرالية اتحاد نقابات العمال الجزائريين اعتبرت نسب الاستجابة للإضراب في اليوم الأول هو مؤشر نجاح بالنسبة لها، إلا أن دعوتها العمال الجزائريين للقيام بالتجمع أمام مسجد باريس لم تلق صدى ولم يستجب لها أحد، في حين كانت هناك محاولات للقيام بمسيرات في بعض المقاطعات الباريسية لكنها لم تكن ناجحة واستطاعت قوات الأمن تفريقها.[1]

أما في منطقة الشمال فقد استعرض العمال الجزائريون التابعون لفيدرالية اتحاد نقابات العمال الجزائريين وقاموا بتجمعات ومسيرات كثيرة في مختلف المقاطعات خلال اليوم الأول للإضراب.[2]

وإذا ما جئنا إلى تقييم هذا اليوم من الإضراب، فإننا لا نستطيع أن نؤكد بأن نسب المشاركة كانت كلها استجابة لنداء وتوجيهات فيدرالية اتحاد نقابات العمال الجزائريين، بل بالعكس فان النسب التصاعدية للإضراب في الأيام اللاحقة تؤكد سيطرة الاتحاد العام للعمال الجزائريين وجبهة التحرير الوطني وبداية تقهقر الحركة الوطنية الجزائرية وفيدرالية اتحاد نقابات العمال الجزائريين في كثير من المناطق بفرنسا كانت تعتبر معاقل لهما رغم احتفاظهما بالسيطرة على منطقة الشمال بصورة خاصة.

كما دعت فيدرالية اتحاد نقابات العمال الجزائريين كل التجار إلى فتح محلاتهم في اليوم الموالي 29 جانفي بعدما كانت أمرتهم بغلقها في يوم 28 جانفي استجابة لنداء الإضراب، لكن الاستجابة لهذا الأمر كانت ضعيفة أيضا خاصة بمنطقة باريس

[1] - IBID, p 207
[2] - IBID, p-p 203-208

وضواحيها مما يبين سيطرة الاتحاد العام للعمال الجزائريين وجبهة التحرير الوطني على النسبة الكبيرة من المهاجرين الجزائريين بفرنسا.

لقد اعتبرت فيدرالية اتحاد نقابات العمال الجزائريين إضراب يوم 28 جانفي ناجحا رغم أن الأرقام تكذب ذلك، وانتقدت الاتحاد العام للعمال الجزائريين وجبهة التحرير الوطني بدعوتهما إلى إضراب لمدة ثمانية أيام معتبرة ذلك استغلالا فاحشا للعمال والتجار الجزائريين الذين هم في نظرها بحاجة ماسة إلى الأموال لإعالة عائلاتهم بفرنسا وبالجزائر، وأن جبهة التحرير الوطني ارتكبت في نظرها خطأ كبيرا وجسيما ستكون نتائجه وخيمة مستقبلا على هؤلاء التجار والعمال.[1]

وفي يوم 15 أبريل 1957 وهو يوم إعلان الاتحاد العام للعمال الجزائريين وجبهة التحرير الوطني لإضراب بفرنسا ضد الإرهاب والعنف والاضطهاد الفرنسي، قامت الحركة الوطنية الجزائرية وفيدرالية اتحاد نقابات العمال الجزائريين في هذا اليوم الذي سمته "يوم المشاركة الوطنية" بتوزيع البيانات والمنشورات تدعو فيها كافة العمال والتجار الجزائريين إلى المشاركة في جمع الأموال لصالح الحركة الوطنية الجزائرية دون أن تدعوهم إلى شن إضراب والتوقف عن العمل والنشاط.[2]

وقد حددت قيمة المشاركة والمساهمة كالآتي:[3]

- عمال ومناضلين: 2000 فرنكا
- تجار: 10000 فرنك

[1] - IBID, p 208.
- Jacques Simon, USTA,1e congres, Juin 1957,L'Harmattan, Paris, 2002, p 100

[2] - A.N.O.M, FM/81F/801, ministère de l'intérieur, direction des affaires d'Algérie, a/s de la journée d'agitation du Lundi 15/04/1957 à l'instigation des organisations nationalistes algériennes, le 13/04/1957.

[3] - IBID.

ـ فنادق: 1000 فرنك للغرفة الواحدة.

وقد اتهمت أيضا فيدرالية اتحاد نقابات العمال الجزائريين جبهة التحرير الوطني والاتحاد العام للعمال الجزائريين بأنهما استغلا هذا اليوم للقيام بالإضراب لأن هذا اليوم حسبها هو يوم مخصص منذ مدة من طرف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ثم من طرف الحركة الوطنية الجزائرية لجمع التبرعات والمساهمات.[1]

وفي يوم 05 جويلية 1957 وهو اليوم الذي أعلنت فيه الودادية العامة للعمال الجزائريين عن إضراب لإحياء ذكرى الاحتلال الفرنسي للجزائر، فان فيدرالية اتحاد نقابات العمال الجزائريين أعطت هي أيضا أمرا للقيام بإضراب في هذا اليوم، وقامت بتوزيع بيانات ومنشورات بهذا الخصوص ابتداء من يوم 02 جوان 1957.[2]

وقد تقدم سرد نسب المشاركة في مختلف القطاعات، إلا أنه لا يمكننا أن نحدد مدى نجاح الإضراب بالنسبة لفيدرالية اتحاد نقابات العمال الجزائريين، لكن جبهة التحرير الوطني والودادية العامة للعمال الجزائريين اعتبرت ما قامت به الفيدرالية بمثابة حرب ضدهما وتشويشا على نشاطاتهما ونجاحاتهما داخل الأوساط الجزائرية بفرنسا.

وعقدت فيدرالية فرنسا لاتحاد نقابات العمال الجزائريين مؤتمرين بفرنسا خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1957 و1962، وخلالهما تم دراسة الأوضاع المختلفة المتعلقة بالعمال الجزائريين وتلك المتعلقة أيضا بالجزائر ككل.

وخلال المؤتمر الأول المنعقد أيام 28، 29 و30 جوان 1957 صدر عن المؤتمر بيانات ختامية متعددة المواضيع.

---

[1] – IBID.

[2] – A.N.O.M, FM/81F/801, ministère de l'intérieur, direction des affaires d'Algérie, diffusion d'un tract du mouvement national algérien ordonnant la grève et un rassemblement à la mosquée le 28/01/1957, le 23/01/1957.

ففيما يتعلق بمطالب العمال الجزائريين بالمهجر أعلنت الفيدرالية أنها:[1]

1 ـ تدعم كل نشاط وعمل تقوم به الطبقة العمالية الفرنسية نحو تحسين ظروف الوجود والحياة للعمال الأجراء.

2 ـ كل المطالب التي تصب في هذا الاتجاه تعتبرها الفيدرالية من شأنها وتخصها.

ولتحسين أوضاع العمال الجزائريين المهاجرين فان المؤتمر الأول للفيدرالية جهز جملة من المطالب تمثلت فيما يلي:[2]

1 ـ إلغاء التمييز العنصري الذي يمنع العمال الجزائريين من تولي المناصب القيادية ويمنعهم من التأهيل إلى المراتب الأعلى في مهنهم.

2 ـ إلغاء كل العراقيل العنصرية المفروضة على التكوين المهني السريع للعمال الجزائريين.

3 ـ منع مستخدمي المباني من توقيف العمال الجزائريين خلال فترة الشتاء من أجل أن يستفيدوا من منحة الظروف الطبيعية في حين أن العمال الفرنسيين غير معنيين بهذا الإجراء.

4 ـ إلغاء مدة الإقامة من أجل الحصول على منحة البطالة.

5 ـ إعطاء فترة شهر عطلة مدفوعة الأجر سنويا وضمان المنصب عند العودة.

6 ـ دفع ثمن الرحلة من فرنسا إلى الجزائر بعد عام من الأقدمية.

7 ـ الاعتراف بالأعياد الإسلامية كأعياد شرعية ومدفوعة الأجر.

8 ـ احترام مبدأ مقابل كل عمل أجر مساو.

---

[1] – Jacques Simon, USTA,1e congres, op cit, pp 156-157
– A.N.O.M, GGA/7G/1108, PGR, Alger, a/s du 1° congrès de l'USTA (Résolutions Finales) le 05/08/1957.

[2] – Jacques Simon, USTA,1e congrès, op cit, pp 156-157
– A.N.O.M, GGA/7G/1108, PRG, Alger, a/s du 1° congrès de l'USTA (Résolutions Finales) le 05/08/1957.

9 ـ المساواة فيما يخص المنح العائلية.

10 ـ احترام الالتزامات المتضمنة في العقود بالنسبة للعمال الجزائريين العاملين في المؤسسات العاملة لدى شركة الخطوط السكة الحديدية.

11 ـ التكفل من طرف الضمان الاجتماعي للعمال المرضى بدون أن يضطروا إلى دفع مبالغ عند دخولهم إلى المستشفيات.

12 ـ الكف عن الإزعاج الذي يعيق نشاط فيدرالية فرنسا لاتحاد نقابات العمال الجزائريين من طرف المستخدمين والشرطة.

13 ـ المراقبة من طرف فيدرالية اتحاد نقابات العمال الجزائريين لظروف سكن الجزائريين من أجل وقف فضائح الأكواخ بأثمان مبالغ فيها.

14 ـ تبسيط شروط القبول في مختلف النوادي.

15 ـ توظيف مؤسسة الضمان الاجتماعي لعمال مؤهلين يعرفون اللغتين العربية والفرنسية للتكفل بدراسة ومعالجة ملفات العمال الجزائريين.

كما خرج المؤتمر ببيانات حول قضايا متعددة أخرى كتحرير المرأة الجزائرية وتصنيع الجزائر ومسألة الصحراء الجزائرية والكفاح ضد الأمية وضد السلطات الخاصة وضد تنفيذ حكم الإعدام وحول السلام بالجزائر وغيرها من المواضيع.

وفيما يتعلق بمسألة السلام فان المؤتمر يرى:[1]

1 ـ أن حرب الجزائر التي مرت عليها ثلاث سنوات يجب أن توقف حالا وهذا لصالح الشعب الجزائري كما هو لصالح الشعب الفرنسي.

2 ـ أن الحل الوحيد هو التفاوض في إطار الحرية والشرف وهو الذي يؤدي إلى وقف إطلاق النار وهو التطلع المشترك للعمال الجزائريين والفرنسيين.

[1] – Jacques Simon, USTA,1e congrès, op cit, pp 164-165
– A.N.O.M, GGA/7G/1108, PRG, Alger, a/s du 1° congrès de l'USTA (Résolutions Finales) le 05/08/1957. 89

3 ـ أن الحل المتفاوض عليه يستدعي فتح ندوة الطاولة المستديرة مثلما تقترحه مختلف التشكيلات السياسية والنقابية وأن يكون حاضرا من جهة ممثلي الحكومة الفرنسية ومن جهة أخرى كل ممثلي التشكيلات السياسية الجزائرية.

4 ـ وفي الأخير فان الشعب الجزائري يبقى هو الوحيد المؤهل للفصل في الحلول السياسية التي تقدم له من طرف ندوة الطاولة المستديرة.

5 ـ كما يجب أن تجرى انتخابات حرة من أجل وضع القانون النهائي الذي يجد فيه الشعب الجزائري الضمانات التي تمكنه من التعايش الأخوي لمختلف الشعوب الجزائرية ووضع العلاقات الأخوية مابين الشعبين الجزائري والفرنسي.

إن المؤتمر الأول لفيدرالية اتحاد نقابات العمال الجزائريين بتقديمه لهذه اللائحة لا يفرض أية شروط على أي أحد، انه فقط وببساطة يقدم ما يراه مناسبا للديمقراطية وللمبادئ النقابية فيما يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.

ويرى المؤتمر أيضا بأن الطبقة العمالية يجب أن تكون ممثلة في المفاوضات بواسطة نقاباتها من أجل الدفاع عن مصالح العمال.

وخرج المؤتمر الثاني المنعقد أيام 27، 28 و29 نوفمبر 1959 بعدة لوائح تتعلق بميادين عديدة متعلقة بالتجارب النووية الفرنسية بالجزائر وإطلاق سراح المناضلين النقابيين والمعتقلين السياسيين والتكوين المهني وتحرير المرأة والصحراء والبترول الجزائري والإصلاح الزراعي وغيرها من المواضيع المختلفة.

وفي مجال مطالب العمال الجزائريين المهاجرين أعلنت فيدرالية فرنسا لاتحاد نقابات العمال الجزائريين ما يلي:

دعم النشاط المطلبي للطبقة العمالية الفرنسية وتأييد الحركة المطلبية الواسعة لكل العمال بفرنسا من أجل تحسين ظروف وشروط الحياة، كما ذكرت الفيدرالية في هذا

المؤتمر بالمطالب الخاصة للعمال الجزائريين المهاجرين وتم صياغتها من جديد على النحو التالي:[1]

1 ـ إلغاء التفرقة العنصرية وهو ما يعيق وصول العمال الجزائريين إلى مناصب عليا وقيادية في مهنهم.

2 ـ إلغاء كل الحواجز العنصرية في ميدان التكوين المهني السريع للعمال الجزائريين.

3 ـ منع مستخدمي البناء من توقيف العمال الجزائريين في الفترة الشتوية دون تعويضات.

4 ـ إلغاء مدة الإقامة للحصول على منحة البطالة.

5 ـ شهر عطلة مدفوع الأجر سنويا.

6 ـ دفع مبلغ تذكرة السفر من فرنسا إلى الجزائر مرة في السنة.

7 ـ الاعتراف بالأعياد الدينية الإسلامية.

8 ـ احترام الضمانات المدرجة في العقود.

وهي نفس المطالب المهنية التي طالبت بها الفيدرالية في مؤتمرها الأول في شهر جانفي 1957.

أما فيما يتعلق بالسلام وحق تقرير المصير للجزائر فان المؤتمر الثاني للفيدرالية ذكر بأنه يبقى وفيا لتقاليد السلام والديمقراطية التي هي من أسس النقابية العالمية ويبين:[2]

[1] - Jacques Simon, USTA, 2° congrès, novembre 1959, L'Harmattan, Paris, 2002, p 145
- A.N.O.M, GGA/7G/1108, SDGA, Alger, note de renseignements a/s du deuxième congrès de l'USTA, le 05/12/1959.

[2] - Jacques Simon, USTA, 2° congrès ; op cit, p 161
- A.N.O.M, GGA/7G/1108, SDGA, Alger, note de renseignements a/s du deuxième congrès de l'USTA, le 05/12/1959.

ـ أن حرب الجزائر المستمرة منذ خمس سنوات يجب أن تتوقف ولهذا يجب أن تبدأ مفاوضات توقف نزيف الدم في أسرع وقت ممكن ولا يمكن لا للسلطات الفرنسية ولا للمثلين المؤهلين للمقاومة الجزائرية إخفاؤها أو التهرب منها.

ـ إن تصريحات الجنرال ديغول في 16 سبتمبر 1959 و10 نوفمبر 1959 والتي يعترف فيها بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره هي المبدأ الذي ناضل من أجله اتحاد نقابات العمال الجزائريين منذ تأسيسه ثم فيدرالية فرنسا بعد ذلك، وهي تصريحات كافية ويبقى فقط كيفيات تطبيقها وهذا ما يجب التباحث حوله ما بين القيادات الوطنية الجزائرية والحكومة الفرنسية.

ـ إن تصريحات الزعيم الوطني مصالي الحاج يوم 21 سبتمبر 1959 والحركة الوطنية الجزائرية حول كيفيات تنظيم وقف إطلاق النار وحول تطبيق تقرير المصير يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

ـ إن اقتراح ندوة المائدة المستديرة الذي أشار إليه المؤتمر الأول يبقى دائما صالحا وهو السبيل الوحيد الذي يسمح بعودة السلام إلى الجزائر.

إن ما قام به الاتحاد العام للنقابات الجزائرية من نشاط بفرنسا كان بالفعل نشاطا موازيا لنشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين وجبهة التحرير الوطني، وتشويشا متعمدا على أعمالهما، وإلا لماذا لم يختر الاتحاد العام للنقابات الجزائرية تواريخ أخرى غير التي اعتمدها الاتحاد العام للعمال الجزائريين ويبرهن على قوته وحضوره بعيدا عن أنشطة منافسه؟

خاتمة:

لقد قام الاتحاد العام للعمال الجزائريين في سنة 1957 خاصة ـ وهي السنة التي نقل فيها نشاطه إلى فرنسا وكان ما يزال يعمل في إطار الشرعية القانونية الفرنسية ـ بالعديد من الإضرابات التي برهنت من جهة لفرنسا على قوته وقوة جبهة التحرير الوطني في تعبئة الجزائريين أينما كانوا ونقل المعركة إلى الأراضي الفرنسية، ومن جهة

أخرى بينت سيطرته على الجانب التنظيمي للعمال الجزائريين بالجزائر وبفرنسا وهيمنة جبهة التحرير وسيطرتها على الأوضاع وانحدار وتقهقر الحركة المصالية وفرعها النقابي الذي استخدمته للتشويش على نشاطات جبهة التحرير الوطني في الأوساط العمالية.

المصادر المراجع

1- Archives National d'Outre-mer (A.N.O.M), FM/81F/801, S.C.I.N.A, Synthèse des activités séparatistes : diffusion d'une circulaire relative à la grève des 08 jours par la Fédération du FLN, le 15/01/1957.

2-A.N.O.M, FM/81F/801, ministère de l'intérieur, direction des affaires d'Algérie, diffusion d'un tract du mouvement national algérien ordonnant la grève et un rassemblement à la mosquée le 28/01/1957, le 23/01/1957.

3- A.N.O.M, FM/81F/801, S.C.I.N.A, Synthèse de renseignements : Journée du 24/01/1957. le 25/01/1957.

4- A.N.O.M, FM/81F/801, ministère de l'intérieur, direction des affaires d'Algérie, Grève et manifestations organisées par les nationalistes algériens, le 04/02/1957.

5- A.N.O.M, FM/81F/801, Ministère de l'intérieur, direction des affaires d'Algérie, Après les mouvements des grèves organisées par les nationalistes algériens, le 12/02/1957.

6- A.N.O.M, FM/81F/801, ministère de l'intérieur, Direction des Affaires d'Algérie, a/s de la journée d'agitation du Lundi 15/04/1957 à l'instigation des organisations nationalistes algériennes, le 13/04/1957.

7-A.N.O.M, FM/81F/801, ministère de l'intérieur, direction des affaires d'Algérie, journée de grève organisée par les mouvements séparatistes algériens à l'occasion de l'anniversaire de la prise d'Alger par les troupes Françaises en 1830, le 05/07/1957.

8- A.N.O.M, GGA/7G/1108, PGR, Alger, a/s du 1er congrès de l'USTA (Résolutions Finales) le 05/08/1957.

9- A.N.O.M, GGA/7G/1108, SDGA, Alger, note de renseignements a/s du deuxième congrès de l'USTA, le 05/12/1959.

10- Jacques Simon, USTA,1er congres, Juin 1957,L'Harmattan, Paris, 2002.

11- Jacques Simon, USTA, 2èmecongrès, novembre 1959, L'Harmattan, Paris, 2002.

12-Jean- René Geuty, le mouvement nationaliste algérien dans le Nord (19476-1957), L'Harmattan, Paris, 2008.